Memorandum of Understanding

In the Field of Investment

Between

The Government of the Islamic Republic of Pakistan

And

The Government of the State of Kuwait

The Government of the Islamic Republic of Pakistan (represented by Board of Investment) and State of Kuwait (represented by Kuwait Investment Authority) hereby collectively referred to as the parties and individually the party, prompted by the common desire to foster brotherly relations between the Islamic Republic of Pakistan and the state of Kuwait, and the confirmation of the Board of Investment (BOI) in the Islamic Republic of Pakistan, as well as the Kuwait Investment Authority (KIA) in the State of Kuwait, to achieve genuine cooperation and promote mutual investments within the framework of the tasks assigned to them. Therefore, they have agreed as follows:

Article 1

The previous introduction is an integral part of this memorandum.

Article 2

The two parties enter under this memorandum in a strategic partnership to encourage and attract investments from the State of Kuwait to the sectors of priorities in the economy of Pakistan.

Article 3

The investments or projects are implemented on the basis of partnership strategy, it may include other possible partners agreed upon by the two parties.

Article 4

The strategic partnership between the two parties to attract investment shall be implemented in the following sectors:

- Infrastructure projects (Transport, Energy, and the development of special economic areas)
- The financial services sector
- The real estate sector

- The social services sector (which includes health, education, rural development and alleviation of poverty)
- Tourism industry in Pakistan
- Local Government in Pakistan
- Privatization of official entities in Pakistan

Article 5

Depending on the availability of separate, specific, binding and final agreements between the Kuwait Investment Authority and the Board of Investment of Pakistan, which require approval, feasibility study legal and financial expertise, each party shall exert all efforts to conclude final agreement within a reasonable time to consolidate their relations on a permanent basis and in accordance with the present memorandum. The two parties shall continue the exchange of information and expertise on expected projects and investments according to the applicable rules and regulations in both countries. As far individual projects and investment, it shall be governed by individual agreements, and are subject to the coordination process between the two parties.

Article 6

Each of the two parties shall make efforts to ensure investments opportunities and shall implement it in an appropriate way. The two parties shall agree mutually to undertake the activities which are considered suitable and necessary to increase cooperation and investments between them.

Article 7

1. The present memorandum shall be effective from the last notification in which any of the two parties inform the other in writing through the diplomatic channels that it has completed the constitutional requirements necessary to effectuate this memorandum.
2. The present memorandum may be amended by the consent of the two parties, the amendments shall enter into force according to the procedures stipulated in paragraph (1) of this article.
3. The present memorandum shall be valid for fivr years, starting from the date of its entry into force, it shall be renewed automatically for a period of similar periods, unless any of the two parties inform the other in writing of its intention to terminate it 6 months before the date of the first period expiry or any subsequent periods.

Article 8

The termination of the present memorandum shall not affect any other special agreements, projects, activities, programs and joint projects signed in accordance to this memorandum.

Article 9

It is decided and agreed upon between the two parties that implementation or breach of the provisions of this memorandum shall not result in legal or financial obligations on the parties.

Done in Islamabad on November 11, 2013 in two original copies in Arabic and English languages, all are equally authentic.

For	For
The Government of Islamic Republic of Pakistan	**The Government of the State of Kuwait**
Mohammad Zubair	**Bader Mohammad Al-Saad**
Chairman,	**Managing Director,**
Board of Investment	**Kuwait Investment Authority**

مذكرة تفاهم في مجال الاستثمار
بين
حكومة دولة الكويت
و
حكومة جمهورية باكستان الإسلامية

إن حكومة دولة الكويت (ممثلة بهيئة الاستثمار) وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية (ممثلة في مجلس الاستثمار) ومشار إليهما فيما بعد بشكل جماعي بـ " الطرفين " وبشكل منفرد بـ " الطرف "، وانطلاقاً من رغبتهما المشتركة في تعزيز العلاقات الأخوية بين جمهورية باكستان الاسلامية ودولة الكويت ، وتأكيداً من مجلس الاستثمار بجمهورية باكستان الاسلامية وكذلك الهيئة العامة للاستثمار بدولة الكويت ، على رغبتهما في تحقيق التعاون الصادق وتشجيعاً للاستثمارات المتبادلة وفي إطار المهام المناطه بكل منهما.
ولذلك فقد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة.

المادة الثانية

يدخل الطرفان بموجب هذه المذكرة بشراكة استراتيجية لتشجيع وجذب الاستثمارات من دولة الكويت الي القطاعات ذات الأولوية في اقتصاد باكستان .

المادة الثالثة

يتم تنفيذ الاستثمارات أو المشروعات على اساس الشراكة الاستراتيجية ، ويمكن ان تشمل شركاء آخرين محتملين يتم الاتفاق عليهم من قبل الطرفين .

المادة الرابعة

ينفذ الطرفان الشراكة الاستراتيجية بينهما في جذب الاستثمارات في القطاعات التالية :

- مشروعات البنية التحتية (النقل والطاقة وتطوير مناطق اقتصادية خاصة) .
- قطاع الخدمات المالية .
- قطاع العقار .
- قطاع الخدمات الاجتماعية ، ويشمل الصحة والتعليم والتنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر).
- صناعة السياحة في باكستان .
- الحكومات المحلية في باكستان .
- خصخصة الكيانات الرسمية في باكستان .

المادة الخامسة

رهناً بتوفر اتفاقيات منفصلة ومحددة وملزمة ونهائية بين مجلس الاستثمار في باكستان وهيئة الاستثمار في الكويت ، والتي تحتاج إلى الموافقة ودراسة الجدوى والخبرات القانونية والمالية ، يقوم كل طرف ببذل كافة الجهود بعقد اتفاقيات نهائية خلال زمن معقول من أجل توطيد علاقاتها على نحو دائم وبما يتفق مع هذه المذكرة. ويواصل الجانبان استمرار تبادل المعلومات والخبرات بشأن المشروعات والاستثمارات المتوقعة وفقاً للقوانين والأنظمة الجاري تطبيقها في كلا البلدين. أما ما يتعل بالمشروعات والاستثمارات الفردية فإنه سوف تتم إدارتها حسب الاتفاقيات الفردية وتخضع لعملية التنسيق المعنية بين الطرفين .

المادة السادسة

يبذل كل من الطرفين جهودهما لتأمين فرص الاستثمارات التي يقوم الطرفان بتحقيقها على النحو المناسب. ومن الممكن أن يتفقا بشكل متبادل حول الأنشطة التي تعتبر ملائمة ولازمة لزيادة التعاون والاستثمارات فيما بينهما .

المادة السابعة

1. تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ الإشعار الأخير الذي يخطر فيه أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية، باستيفائه لكافة المتطلبات الدستورية اللازمة لنفاذ هذه المذكرة .
2. يجوز تعديل هذه المذكرة بموافقة الطرفين ، وتدخل التعديلات حيز النفاذ وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة .

3. تظل هذه المذكرة سارية المفعول لمدة 5 سنوات ، تبدأ من تاريخ نفاذها وتجدد تلقائيا لمدة او لمدد مماثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائها قبل مرور ستة اشهر من تاريخ انتهاء المدة الاولي او اية مدة لاحقة .

المادة الثامنة

إن إنهاء هذه المذكرة لن يؤثر على أية اتفاقيات خاصة أو مشاريع أو أنشطة أو برامج أو مشاريع مشتركة أبرمت وفقاً لهذه المذكرة.

المادة التاسعة

من المقرر والمتفق عليه صراحة بين الطرفين، إن التنفيذ أو الإخلال، بما ورد في هذه المذكرة لا يرتب أية التزامات مادية أو قانونية علي الطرفين .

حررت هذه المذكرة في مدينة إسلام أباد بتاريخ 11 نوفمبر 2013، من نسختين أصليتين باللغتين الإنجليزية والعربية ولكل منهما ذات الحجية .

عن
حكومة جمهورية باكستان الإسلامية

محمد زبير
رئيس مجلس الاستثمار

عن
حكومة دولة الكويت

بدر محمد السعد
العضو المنتدب
الهيئة العامة للاستثمار